

ما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة من معطيات يشكل لائحة اتهام دامغة لسجل مصر في مضمار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

3 ديسمبر/كانون الأول 2013

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن ما توصلت إليه المراجعة التي أجرتها الأمم المتحدة لأداء مصر في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبغي أن يشكل صيحة لايقاظ السلطات من سباتها.

وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، استعرضت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداء مصر فيما يتصل باحترام واجباتها بمقتضى "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

إذ وجدت اللجنة، في مجموعة من الملاحظات الختامية أعلنتها اليوم، أن مصر قد تخالفت عن التصدي لتلبية حقوق العمال، ولم تستثمر بالقدر الكافي في إقامة مساكن متناسب إيجاراتها مع دخول العمال، ما أدى إلى لجوء "نسبة عالية" من السكان إلى العيش في مستوطنات عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية والمرافق المناسبة. وقالت اللجنة أيضاً إن مصر لم توفر الحماية للنساء والفتيات من التمييز.

و في هذا السياق، قالت منظمة العفو الدولية: لقد كانت شعارات "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية" أبرز الشعارات التي أطلقتها انتفاضة 2011. و ما أعلنته اللجنة من معطيات يشكل لائحة اتهام دامغة بفشل السلطات المصرية في تحقيق أي شيء من هذا، بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على اندلاع "تورة 25 يناير"، التي أطاحت بحسني مبارك.

و خلصت اللجنة إلى أن الحد الأدنى الجديد للأجور في مصر "لا يكفل مستوى معيشياً كريماً"، وإلى أن السلطات تقيّد عمل نقابات العمال المستقلة وتفرض قيوداً "غير متناسبة" على العمال المضربين.

كما أعربت اللجنة عن بواعث قلقها بشأن ما يجري الحديث عنه من عمليات إخلاء قسري "على نطاق واسع"، رغم كونها محظورة بموجب القانون الدولي؛ وبشأن غياب سبل الجبر الفعالة للمتضررين من هذه العمليات. ودعت الحكومة المصرية إلى ضمان أن تكفل القوانين الحق في السكن المناسب وتضمن الحق في أمن حيازة العقار.

ووجدت اللجنة كذلك أن مصر لم تضع حداً للتمييز "الخطير والواسع النطاق" ضد النساء والفتيات، وأن الحكومة لم تتصد للعنف المتواصل ضد النساء والفتيات- بما في ذلك الاعتداءات الجنسية المتكررة على المحتجات.

وحثت الحكومة كذلك على اتخاذ تدابير للمساعدة على إعادة بناء المجتمعات المسيحية القبطية التي لحق بها الدمار جراء موجة من الهجمات الطائفية في أغسطس/آب 2013.

وعلى نطاق أوسع، أعربت اللجنة عن بواعث قلقها إزاء تقليص النفقات المخصصة للصحة والتعليم والإسكان، الذي أثر بصورة غير متناسبة على الأفراد والفئات المحرومة والمهمشة؛ وإزاء عدم تبني تشريع شامل بشأن عدم التمييز، والتصدي بصورة كافية لممارسات من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وعمل

الأطفال وعدم حصول نسبة عالية من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية، لما يكفيهم من مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

وفي مداخلتها التي قدمتها إلى اللجنة قبل مراجعة سجل مصر، في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على عدم كفاءة مصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في مستوى كاف من المعيشة؛ وعلى التمييز المتفشي ضد المرأة وضد المسيحيين الأقباط.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على السلطات المصرية الآن اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ توصيات اللجنة، بالتشاور مع المجتمع المدني.

وحثت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على أن تقوم بتدابير فورية لحظر عمليات الإخلاء القسري، وإقرار نظام لكفالة حد أدنى عادل للأجور، وإعطاء الأولوية لمشروع قانون بشأن العنف ضد النساء والفتيات، والتوقيع على "البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والتصديق عليه، والسماح لضحايا الانتهاكات بالتقدم بشكاواهم إلى اللجنة.

إن مسودة الدستور المصري الجديد تشير فعلاً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الانضمام إلى نقابات العمال، والحق في الغذاء والماء، والحق في السكن، ولكنه ربما يقصر، في بعض الحالات، عن كفاءتها بصورة تامة. وتساور منظمة العفو الدولية بواحث قلق، على وجه الخصوص، من أن مسودة الدستور، في حين تعترف بالحق في السكن المناسب والأمن، إلا أنها لا تحظر صراحة عمليات الإخلاء القسري.

وحضر استعراض اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسجل مصر مندوبون عن منظمة العفو الدولية وكذلك عن منظمات مصرية لحقوق الإنسان.

اقرأ المزيد

• أنظر منظمة العفو الدولية، مصر: *مداخلة منظمة العفو الدولية المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*، الجلسة 51، نوفمبر/تشرين الثاني 2013 (رقم الوثيقة: MDE 12/049/2013)، أكتوبر/تشرين الأول:

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCESCR%2fNGO%2fEGY%2f15542&Lang=en

• منظمة العفو الدولية، مصر: *قائمة مراجعة لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس* (رقم الوثيقة: MDE 12/013/2013)، 15 مارس/أذار 2013:

<http://www.amnesty.org/en/news/women-stand-wave-injustice-and-violence-egypt-2013-03-15>

• أنظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، *الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية المراجعة الثاني والثالث والرابع لمصر* (وثيقة الأمم المتحدة: E/C.12/EGY/CO/2-4) 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013:

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2fEGY%2fCO%2f2-4&Lang=en